

الأمم المتحدة



اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

بيان مشترك

صادر عن الأمراء التنفيذيين للجان الإقليمية للأمم المتحدة
في مناسبة المنتدى الدولي الخامس للطاقة من أجل التنمية المستدامة

تساعد الأمم المتحدة الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لتأمين خدمات الطاقة الحديثة من مصادر موثوقة ومستدامة، وبطرق حديثة، وبتكاليف ميسرة تماشياً مع مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "الطاقة المستدامة للجميع". ومن اهتمامات الأمم المتحدة العمل على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الطاقة. ونجاح هذه المساعي ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم. غير أن عراقيل كثيرة تحول دون تحقيق هذه الأهداف الطموحة التي نتطلع إليها جميعاً. ففي خضم الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي يشهدها العالم، وبفعل سعي أسواق الطاقة إلى الربح، باتت المصالح الاقتصادية العابرة في طليعة الأولويات. ولأغراض جيوسياسية، أصبح أمن الطاقة يتصدر اعتبارات السياسات العامة. ومع أن العالم يرفع راية تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة، لا تزال خدمات الطاقة في الكثير من البلدان دون مستوى الطموح، وإمكانات الحصول عليها ضعيفة، وهي على تراجع. كما أن تكاليف خدمات الطاقة، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قطاع الطاقة آخذة في التزايد. وإزاء ذلك، يؤكد الأمراء التنفيذيون للجان الإقليمية للأمم المتحدة وجود إمكانات لتحقيق استدامة الطاقة، وأن هذا الهدف لا يتعارض بالضرورة مع غايات أخرى قصيرة الأمد، إذا عقدت دول العالم العزم على تحقيقه.

• **تحسين كفاءة الطاقة في معظم البلدان أصبح ضرورة ملحة.** تحسين كفاءة الطاقة هو أحد أكثر الخيارات فعالية بكلفة ميسرة، من أجل تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في معظم بلدان العالم. فهو يسهم في تحقيق أمن الطاقة، وحفظ البيئة، وتعزيز جودة الحياة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي. ومع أن العالم يزخر بإمكانات لتحسين كفاءة الطاقة، فغالباً ما تبوء المساعي المبذولة لتحقيق ذلك بالفشل، بفعل القصور في أطر السياسات الوطنية. فالسياسات الرامية إلى خفض أسعار الطاقة بصورة اصطناعية تشجع على الإسراف في الاستهلاك؛ والدعم الحكومي لإنتاج الطاقة واستهلاكها يؤدي إلى خلل في أسواقها. وإدارة الطاقة في المنازل، وفي القطاع الزراعي على السواء، تفتقر إلى الكفاءة. أما الوافدون الجدد إلى سوق الطاقة، فتحول عراقيل دون دخولهم إليها، في ظلّ قواعد ومعايير قاصرة، وإحصاءات ومعلومات تشوبها الثغرات فلا تسهم في إدارة استخدام الطاقة وتتبع التقدم المحرز في هذا الصدد. كذلك، غالباً ما يكون الوعي العام والتثقيف بشأن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد لتحسين كفاءة الطاقة والإنتاجية الصناعية دون المطلوب.

• **إعادة النظر في سياسات الطاقة المتجددة وتعديلها صار لازماً.** تنافس موارد الطاقة المتجددة، بفضل كلفتها، تدريجياً موارد الطاقة التقليدية. وهي تسهم في خفض صافي كثافة انبعاثات الكربون في قطاع الطاقة، وتحسين أمن الطاقة، وتعزيز التنمية الاقتصادية. ويكتسب إدراج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في العالم أهمية متزايدة، وصار تصميم نظم الطاقة المستقبلية يهدف إلى تحقيق الاستفادة القصوى منها سواء أكانت موصولة على الشبكة الكهربائية أم منفصلة عنها. غير أن استخدام مصادر الطاقة المتجددة يستدعي تذليل العقبات التي تحول دون تنافسها بشكل عادل مع أنواع الطاقة التقليدية، من دون اللجوء إلى الإعانات الطويلة الأمد. ويتطلب ذلك إنشاء منظومة للطاقة ووضع أطر لسياسات الطاقة في ظلها؛ وإنشاء آليات مالية محدّدة الأهداف ومبتكرة لتنفيذها. وينبغي وضع سياسات تراعي الظروف الاقتصادية والتحديات التنموية التي تواجهها البلدان التي لديها إمكانات من مصادر الطاقة المتجددة.

• **الحصول على خدمات الطاقة الحديثة بشكل عادل يستدعي تعبئة الموارد اللازمة.** لضمان وصول خدمات الطاقة الجيدة إلى المناطق النائية، وتأمين الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك، لا بد من الاستثمار في جميع حلقات سلسلة القيمة في قطاع الطاقة، بدءاً بإنتاج الطاقة الأولية وصولاً إلى استخدامها النهائي. ولضمان تلك الاستثمارات، ينبغي أن تضع الحكومات رؤية طويلة الأمد لتوفير خدمات الطاقة المستدامة، وسياسات مستدامة، وأنظمة تسهل على منتجي الطاقة ومستهلكيها الاستجابة مع سوق للطاقة دائمة التجدد. وينبغي أن تشمل مكونات هذه الرؤية حصول الفئات الضعيفة على خدمات الطاقة الحديثة، كجزء من الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر وسياسات التنمية الاجتماعية.

وعليه، نحثّ الدول الأعضاء في اللجان الإقليمية للأمم المتحدة على الإسراع في الانتقال إلى منظومة جديدة ومستدامة وعادلة للطاقة، تكتسب الملامح المفصلة في الصفحات التالية. ويسرّ اللجان الإقليمية أن تساعد دولها الأعضاء على وضع خطط عمل لتأمين الطاقة المستدامة وتصميمها بحيث تلبي احتياجات كل من هذه الدول في سياق التنمية لما بعد عام 2015، وتسهم في تحقيق أهداف مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "الطاقة المستدامة للجميع"، وفي بلوغ أهداف التنمية المستدامة المعنية بالطاقة.

كريستيان فرييس باخ

الأمين التنفيذي

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

شمشاد أختار

الأمينة التنفيذية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ريما خلف

الأمينة التنفيذية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أليسيا برسينا

الأمينة التنفيذية

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي

كارلوس لوبيز

الأمين التنفيذي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

إصلاح سوق الطاقة

- 1- **إعادة هيكلة أسواق الطاقة**، وذلك باعتماد مقاربة شاملة، هدفها تلبية الاحتياجات المستقبلية كافة وبصورة كلية. وأسعار الطاقة يجب أن تغطي كل التكاليف المتصلة بإنتاج الطاقة واستخدامها، وأيضاً عن التكاليف المترتبة على عوامل خارجية، مثل غازات الاحتباس الحراري والملوثات الأخرى. ولا بد أن تسهم هذه الأسعار في الإدارة المستدامة للطاقة بالاستدامة، وفي زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، وتعميم تكنولوجيا الطاقة النظيفة والمتجددة.
- 2- **تنفيذ السياسات اللازمة للانتقال إلى منظومة الطاقة المرجوة**، وضمان موثوقية خدماتها، والإنصاف في الحصول عليها، وتسعيرها بمراعاة جميع التكاليف، واستقرارها. وبالإضافة إلى تعزيز القدرات من أجل وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد للطاقة، ينبغي تشجيع إنشاء وتنفيذ نماذج تجارية تحفز التنافسية بين الشركات من أجل تقديم سلع الطاقة ذات انبعاثات الكربون المنخفضة وتيسير الحصول على خدمات الطاقة المستدامة.
- 3- **نشر سياسات الحوافز**، ووضع المعايير والأنظمة اللازمة لتحقيق الانتقال المنشود. كذلك، يجب تقديم الحوافز لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق كفاءة الطاقة على طول سلسلة القيمة، وتعزيز نشر تكنولوجيا الطاقة المتجددة والنظيفة، على أن تكون النهج المتبعة ملائمة للظروف الوطنية لكل بلد.
- 4- **ترشيد استخدام إعانات الطاقة**، من خلال البحث عن سبل تنسجم بالكفاءة والفعالية لحماية الفئات الضعيفة. وهذا الأمر يستدعي تقديم الإعانات الهادفة إلى التغلب على العقبات القصيرة الأمد التي تحول دون الاستفادة تجارياً من التكنولوجيا الفعالة القادرة على تحقيق الأهداف الوطنية المتصلة بالطاقة. فالإعانات العشوائية، المباشرة منها وغير المباشرة، تلحق الضرر بالميزانيات الوطنية، وتشوّه أسواق الطاقة، وتحد كثيراً من الحوافز المشجعة على الاستثمار في تدابير كفاءة الطاقة وإمدادات الطاقة. ولذلك ينبغي تحسين تدابير الدعم، من حيث أهدافها وتركيزها، لزيادة قدرة فئات محدّدة على الاستفادة من خدمات الطاقة.
- 5- **تشجيع التنمية المستدامة للموارد الوطنية غير المستغلة**، والانتقال إلى إنتاج انبعاثات متدنية الكثافة من الكربون عند إنتاج الطاقة الحرارية.

كفاءة الطاقة

- 1- **إنشاء الأطر الهيكلية والمؤسسية والتنظيمية المؤاتية** لجذب الاستثمارات الكبيرة إلى مشاريع كفاءة الطاقة، وذلك على طول سلسلة الأنشطة المضيئة للقيمة. ويستدعي ذلك وضع برامج واسعة النطاق لتعزيز كفاءة الطاقة، مقترنة بآليات لتنفيذها، وإنشاء أسواق وطنية تحتضن المشاريع المعنية بكفاءة استخدام الطاقة.
- 2- **البحث عن السبل اللازمة لتمكين موردي الطاقة من بيع خدمات الطاقة بدلاً من سلعها**. ويهدف ذلك إلى التعجيل في تطبيق نهج كفاءة الطاقة، وتشجيع إنشاء شركات خاصة قوية توفر خدمات الطاقة عن طريق إبرام الشراكات مع القطاع العام لتنفيذ مشاريع واسعة النطاق في مجال كفاءة الطاقة. وهذه الشركات يمكنها إدارة الأموال العامة المخصصة لمشاريع كفاءة الطاقة، وتطوير شبكات المتعاقدين من الباطن المتخصصين والإشراف عليها.

- 3- تعزيز التخطيط الحضري الشامل لعدة قطاعات، لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في المدن بما في ذلك الإسكان والنقل والمياه والبنى التحتية للمرافق البلدية.
- 4- وضع معايير لأداء الطاقة تقوم على التكنولوجيا، والسعي إلى الالتزام بحد أدنى من هذه المعايير، وتوحي الصرامة في تطبيقها في جميع القطاعات. كذلك، يتعين اعتماد معايير وإجراءات الاختبار والتوسيم التي تستجيب للاحتياجات الدولية المتوافق عليها وتوفر معلومات دقيقة وشفافة عن هذه الاحتياجات، بالإضافة إلى وضع أصاقات كفاءة استخدام الطاقة على المعدات الكثيفة الاستهلاك.
- 5- الحد من بيع وتسويق الأجهزة والمعدات التي لا تستوفي الحد الأدنى من المعايير المتفق عليها دولياً.
- 6- تنفيذ برامج تثقيفية لتدريب المهندسين المعماريين والمهندسين بشأن سبل الحد من استخدام الطاقة، وتثقيف عامة الجمهور في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة وتأثيرها على ميزانيات الأسر.

الطاقة المتجددة

- 1- ضمان وصل الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة بالشبكة القائمة بشكل كلي وعادل.
- 2- مراعاة منظومة الطاقة المستقبلية عند التخطيط لتركيب أو استبدال البنى التحتية اللازمة للشبكات.
- 3- خفض تكاليف نظم الطاقة عن طريق إصلاح أسواق الطاقة؛ ووضع الآليات التشريعية، مثل المعايير المحددة؛ واعتماد نماذج تجارية تستجيب للطلب؛ واكتساب المرونة في توفير إمدادات الطاقة حسب الطلب؛ واعتماد تكنولوجيات التخزين الحديثة؛ بالإضافة إلى زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة ونقلها وتوزيعها.
- 4- وضع آليات محددة الأهداف لخفض تكاليف تمويل الطاقة المتجددة من خلال اعتماد نماذج تجارية ومالية تنتهج مبادئ إدارة الشبكات والتنبؤ بالأعباء والتخطيط المالي والتجارة والتنظيم. وينبغي تشجيع مشاركة القطاع المالي، من أجل الحد من المخاطر التي يتوقع أن تنجم عن نشر الطاقة المتجددة ودمجها في نظم الطاقة الوطنية القائمة.
- 5- إزالة المعوقات التي تحول دون نشر الجيل الجديد من تكنولوجيا الطاقة المتجددة وغير التقليدية؛ وتعزيز دمجها في منظومات الطاقة الوطنية واكتساب الخبرة في مجال توزيعها.
- 6- تعزيز مشاريع الطاقة الصغيرة جداً، والصغيرة، والمنفصلة عن شبكة التوزيع، في المناطق النائية.
- 7- تعزيز الاستخدامات المباشرة واللامركزية للطاقة المتجددة.
- 8- توثيق التعاون الدولي والإقليمي والوطني من أجل البحث والتطوير، على الأمد البعيد، في مجال التكنولوجيا الفعالة من حيث الطاقة؛ وتبادل المعارف والدروس المكتسبة بشأن تعزيز القدرة على توليد الطاقة المتجددة على نطاق واسع.

الحصول على الطاقة

- 1- **التسليم** بأن تقديم خدمات الطاقة الحديثة للجميع يتطلب حشد الموارد اللازمة من القطاعين العام والخاص. ولتوسيع نطاق تغطية خدمات الطاقة، لتشمل من لا يخولهم دخلهم تسديد كلفة هذه الخدمات، ينبغي تقديم دعم حكومي للاستثمارات الأولية، وأيضاً لذوي مستويات دخل محدّدة من السكان. ويتعيّن تشجيع إشراك قطاعات أخرى ودمج أهداف إنمائية إضافية في الخطط الرامية إلى تحقيق أهداف مبادرة "الطاقة المستدامة للجميع"، لا سيما في ما يتعلق بالصلة بين المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية والصحة.
- 2- **التسليم** بأن سكان المناطق الريفية غير الموصولة بشبكات الكهرباء القائمة، والقاطنين في ضواحي المدن في مساكن موصولة بشكل متقطع أو غير قانوني إلى هذه الشبكات، يواجهون الصعوبات في الحصول على الطاقة، وبالتالي الإقرار بضرورة تعديل السياسات القائمة وتكييفها على نحو يسمح بمعالجة تلك الحالات.
- 3- **تطوير** برامج إقليمية ووطنية ودون وطنية هدفها التعجيل في توفير خدمات الطاقة الحديثة، من خلال تنفيذ السياسات وخطط التمويل الابتكارية.
- 4- **الترويج** لجودة الخدمات باعتبار ذلك وسيلة للتوفيق بين احتياجات موردي خدمات الطاقة ومستهلكيها.
- 5- **التعجيل** في تأمين الكهرباء للإضاءة، والاتصالات، وتشغيل الأجهزة المنزلية، والصناعات التحويلية.

أمن الطاقة

- 1- **وضع** معايير إقليمية ودولية، أو آليات تنظيمية أخرى، على جميع مستويات منظومة الطاقة، لضمان الترابط في ما بين عناصرها وتشغيلها المشترك والاستفادة منها تجارياً، كأداة تتيح للحكومات إمكانية تسريع عملية الانتقال إلى منظومة مستدامة للطاقة، وللقطاع الخاص إمكانية الاستثمار في هذه المنظومة والاستفادة من المعايير الموحدة في آن واحد.
- 2- **إقامة** حوار مفتوح وموضوعي بين البلدان المنتجة للطاقة والمستهلكة لها وبلدان مرورها العابر حول قضايا أمن الطاقة وتكنولوجياتها وسياساتها.
- 3- **تعزيز** الترابط الإقليمي بين مشاريع البنية التحتية للطاقة من أجل تعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وذلك لتعميم الطاقة المتجددة واستخدام موارد الطاقة على النحو الأمثل.
- 4- **تكثيف** الجهود لتحويل هدف التكامل الإقليمي في مجال الطاقة حقيقة. كذلك، تشجيع الترابط بين مشاريع البنى التحتية للطاقة في البلدان التي تنعم بوفرة مصادر الطاقة، باعتبار ذلك طريقة فعالة لتعزيز أمن الطاقة وتحقيق استقرار نظم الطاقة في كلّ من هذه البلدان بكلفة ميسرة.

التمويل والاستثمار

- 1- **إقامة** حوار مع المؤسسات المالية لاستطلاع السبل الكفيلة بالمواءمة بين الحوافز الاستثمارية وأهداف مبادرة "الطاقة المستدامة للجميع".

- 2- تعزيز الاستثمارات التي يمكن الاستعانة بها في الوقت المطلوب، وتحديد قيمتها حسب تكاليف تقوية الشبكات الكهربائية وتعزيز كفاءتها، والتكاليف الأخرى المتصلة بها.
- 3- تعزيز مشاركة المصارف الإنمائية والتجارية في وضع الخطوط الائتمانية المتخصصة، وتحديد ضمانات القروض، ووضع العقود، وتوفير المنتجات الأخرى اللازمة للاستجابة للاحتياجات التمويلية لفرص مشاريع الطاقة المقبولة لدى المصارف، وذلك في البلدان كافة.
- 4- إنشاء الأطر الهيكلية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة لجذب الاستثمارات إلى جميع أنشطة سلسلة القيمة، بما يشجع زيادة الكفاءة في توفير خدمات الطاقة بدلاً من استخدام موارد الطاقة.
- 5- البحث في سبل الحد من المخاطر المحتملة للمشاريع المتصلة بالطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وسبل توفير الضمانات التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.
- 6- الترويج للمشاريع ذات الكفاءة العالية والمنتجة لكميات متدنية من الكربون، في جميع القطاعات الاقتصادية؛ وتشجيع مطوري المشاريع وغيرهم من المعنيين على تبادل المعلومات عن تلك المشاريع مع المؤسسات المالية.
- 7- خلق أدوات مالية مصممة لمستخدمين نهائيين من غير المؤسسات.

التكنولوجيا

- 1- دعم البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا الجديدة، واستخدامها تجارياً، وتوفير الموارد المالية والمهارات الإدارية اللازمة لاستيعابها.
- 2- تشجيع التصنيع المحلي لتجهيزات كفاءة الطاقة والطاقة النظيفة، ذات الفعالية من حيث الكلفة وخلق فرص العمل.
- 3- وضع البرامج لتأهيل وبناء قدرات الفنيين والعاملين في مجال تصميم وتنفيذ حلول الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة.

بيانات ومؤشرات الطاقة وتحليلها

- 1- وضع برامج تُعنى بإحصاءات الطاقة مهمتها رصد المتغيرات الرئيسية لإنتاج الطاقة واستهلاكها، وإعداد التقارير حولها؛ ودمج تلك البرامج بالكامل في الأنظمة الوطنية للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- تجميع البيانات المتاحة حول أنماط إنتاج الطاقة واستهلاكها وحول منظومة الطاقة المنوي تنفيذها في المستقبل. كذلك، رصد أنماط استهلاك الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية، حسب مصادر الطاقة والاستخدامات النهائية الرئيسية، وإعداد تقديرات موثوق بها حول هذه الأنماط.

- 3- إجراء تخطيط طويل الأمد للخيارات الوطنية في مجال الطاقة، يقوم على منظور التنمية المستدامة، وزيادة كفاءة الطاقة ونشر الطاقة المتجددة على نطاق أوسع، ويشجع على العناية في إدارة موارد الطاقة، ويضمن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، ويلبي احتياجات مستهلكي الطاقة ومورديها.
- 4- تعزيز القدرة على تحليل التفاعلات بين مختلف القضايا التي تتناولها سياسات الطاقة، لا سيما الصلة بين الطاقة والمياه، وبين المياه والغذاء والطاقة، وذلك لوضع سياسات تتضمن نهجاً ابتكارية ومستدامة لمعالجة هذه القضايا المتعددة المجالات والمتصلة بالطاقة.